



كلية الآداب

حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)

<http://www.aafu.journals.ekb.eg>

(دورية علمية محكمة)



جامعة عين شمس

الفروق في التراكيب النحوية والانحراف في المعنى

عبدالفتاح محمد عبوش*

أستاذ النحو والصرف المشارك - كلية الآداب - جامعة الملك فيصل

المستخلص

يتناول هذا البحث الفروق في التراكيب النحوية الإثرائية المتشابهة والمتماثلة، والتي تختلف عن بعضها في: اسم، أو فعل، أو حرف، وما يتبع تلك الفروق من تغاير أو انحراف في المعنى بينهما. وقد كان للتراكيب التي تفترق عن بعضها في الحروف المجال الأوسع والأوفر؛ وذلك لما للحروف من ميزة كونها لا تؤدي معناها بذاتها، بل بعد أن وضعها في التراكيب؛ مما أعطاها غنى في تنوع المعنى المتولد عن ذلك. كما كان للأفعال ميزة في افتراق التراكيب من خلال إبدال حرف مكان حرف آخر فيها، أو مجيئها على صيغتين مختلفتين، مع تشابههما في الرسم، وما يتبع ذلك من اختلاف في المعنى. كما كان للأسماء قسط وافر من الدراسة، تبين من خلاله الفروق التركيبية، فيما لو بدنا اسمًا مكان اسم آخر، أو قدم اسم على اسم آخر، وما يتبع كل ذلك من تغاير في المعنى.

مقدمة:

شغلت التراكيبُ الثُخوية عُقولَ وقلوبَ علماء اللغة؛ وذلك عندما وقفوا على التراث اللغوي لِغَةِ العرب، فرأوا يفتنون تعابيرها على جوانب شتى؛ فهالهم ما وجدوا فيها من فروق بين التراكيب تتبَّعوا تلاوينه؛ فإذا بهم يفتنون أمام لغةٍ يكمنُ قسمٌ كبيرٌ من بيانها وبلاغتها في تلك الفروق.

وإذا كانت الفروق التركيبية على إطلاقها كثيرة ومتنوعة، فإننا لا نقصدُ في هذا البحث تلك التلاوين التي تحدث في التراكيب الناتجة عن اختلاف إعراب الكلمات، فإنَّ هذا اللون من الدراسات قد أُتبعَ دَرَسًا وتمحيصًا وتدقيقًا، بل إننا نقولُ إنَّه علمُ اللُّحُو بمفهومه الواسع، ولكننا نهدفُ هنا إلى الوقوف على تلك التراكيب المُتشابهة في كلِّ شيءٍ ولكنها تختلف في حرفٍ أو اسمٍ أو فعلٍ، وما يتبع ذلك من تغايرٍ أو انحرافٍ في المعنى بينهما، وكلُّ ذلك بضابطٍ آمنٍ اللبس في هذه التراكيب من عدمه.

وقد اتخذنا منهجَ الاستقراء الناقص لخوض غمار هذا البحث؛ مُتَّخِذِينَ الشَّاهِدَ القرآنيَّ نبراسًا لتأصيله؛ لأنَّه أَعْلَى فصاحة وأمتنُ سبكًا وأجودُ معنًى، ثم عضَّدناه بالشَّاهِدَ الشعريَّ؛ لأنَّ القرآنَ الكريمَ نَزَلَ على سَمَتِ لغاتِ العرب؛ ولذلك كانت كتبُ علوم القرآن والقراءات واللُّحُو والتفاسير فضلًا عن المعاجم اللغوية، من أهم المصادر التي اعتمد عليها هذا البحث؛ وذلك لتتبع المعاني التركيبية المتولدة عن تلك الفروق.

تأصيل مصطلحات العنوان:

فَرْقٌ يَفْرُقُ فَرْقًا: فَصَّلَ. وجمعه: فُرُوقٌ. والفرق: خِلافُ الجمع بحيث لا يُجمع بين مُفْرَقٍ^(١).

وَرَكِبَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: إذا علاه. يُقال: فلانٌ رَكِبَهُ الدَّيْنُ: إذا علاه. وَرَكِبَ الشَّيْءَ: وضع بعضه على بعض. وَرَكِبَ الْفَصْلُ في الخاتم تركيبًا، إذا أحسن وضعه فيه^(٢).
والْحَرْفُ: الطَّرْفُ والجَانِبُ. والجمع: أَحْرَفٌ وحُرُوفٌ. وحرفٌ كلُّ شيءٍ: طَرَفُهُ وشَفِيرُهُ وحُدُّهُ. وفلانٌ على حرفٍ من أمره: إذا مالَ ناحية دونَ غيرها. وحرفٌ عن الشيء يَحْرِفُ حَرْفًا وإِحْرَافًا، أي: عَدَلَ. ويُقال إذا مالَ الإنسانُ عن الشيء: اِحْرَافًا^(٣).
فالانحرافُ هو المصدر.

وبهذا تتطابق مدلولات مفردات العنوان اللغوية مع ما نَبَّغْنَاهُ منه. لِي سَتَدْرُسُ — بعون الله — الفروق التركيبية بين التراكيب الثنائية المتماثلة والمتشابهة إلا في مفردة واحدة: اسم، أو فعل، أو حرف — كما أسلفنا — وما يترتبُ على ذلك من انحرافٍ في المعاني التركيبية، ونقصدُ بالانحراف هنا: ميلُ معنى التركيب الثاني عن معنى التركيب الأول؛ فهو تغايرٌ في المعنى قد يكونُ تنوعًا وقد يكونُ تضادًا، يَضْبِطُ هذا الثاني شَرْطُ عَدَمِ اللبس^(٤) على السامع.

أحكام الكلم في العربية:

تنقسم أحكام الكلم في العربية على نوعين: أحكام إفرادية: ويُقصدُ بها علمُ الصرف وما يشمله من تغيير في بنية الكلمة لضربٍ من ضروب المعاني، ك: التصغير، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة وغيره، أو ما يطرا على الكلمة لغرض آخر، ك: الزيادة، والحذف القياسي، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام وغيره. وأحكام تركيبية: ويُقصدُ بها علمُ اللُّحُو وما يشمله من إعرابٍ وبناء. والتراكيب في العربية ترجعُ كلها إلى جُمْلَتَيْنِ رئيسيتين: إسمية: وهي المُصَدَّرَةُ بالمبتدأ وهي جُمْلَةُ المبتدأ والخبر، ومنها أيضًا اسمُ الفعل مع مرفوعه، نحو: هيهات العقيق، والوصف مع مرفوعه المُعْنَى عن الخبر، نحو: أقانم الزيدان؟. وجُمْلَةُ فعلية: وهي المكوَّنة من الفعل والفاعل، وهي تشملُ أيضًا جُمْلَةَ النداء، نحو: يا زيد؛ لأنها على تقدير: إنادي زيدا، حيث نابت (يا) مناب الفعل^(٥).

المعاني التركيبية وأقسام الكلم:

من المعلوم أنَّ الكلم في العربية ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف. والحروف كلها مبنية وبسبب بنائها ليس فيها بذاتها فروق تركيبية وبالتالي معاني تركيبية؛ لأنَّ المعاني التركيبية إنما تتحصَّل من الإعراب. أمَّا المعاني الإفرادية التي تتعاقب عليها ك: الابتداء، والتبعية، وبيان الجنس وغيره، إنما تتحصَّل بعد وَضْع الحروف في التراكييب، وهذه المعاني الجُزئية يكون التَّمييز بينها بالقرائن المعنوية التي يتضمَّنُها التَّركيب^(٦).

وأمَّا المعاني التركيبية التي تتوارَد على الاسم فمثل الفاعلية، نحو: ما أحسنَ زيدٌ، ومعناه: نفى إحسان زيد، ومثلُ المفعولية، نحو: ما أحسنَ زيدًا، ومعناه التعجبُ من حُسن زيد، ومثلُ أنَّ يكون مضافًا إليه، نحو: ما أحسنَ زيدٌ؟ ومعناه الاستفهامُ عن أحسنَ أجزاء زيد^(٧).

أما المعاني التركيبية التي تتوارَد على الفعل، فنحو: لا تُعَنِّ بالجفاء وتمدِّحَ عمرًا، فيجزم (تمدِّح)؛ يكون المعنى: هو التَّهنيُّ عن الفعلين جميعًا. وقولنا: لا تُعَنِّ بالجفاء وتمدِّحَ عمرًا، ويرفع (عمرًا)، يكون الكلام مستأنفًا وصار المرادُ أنَّك متهنيٌّ عن الجفاء مأذونٌ لك في مدح عمرو. وقولنا: لا تُعَنِّ بالجفاء وتمدِّحَ عمرًا، وينصب (عمرًا) صار المرادُ أنَّك متهنيٌّ عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو^(٨).

إنَّ تبديلَ كلمةٍ مكانَ كلمةٍ في التركيب، أو حرفٍ مكانَ حرفٍ، أو فعلٍ مكانَ فعلٍ، تقديمًا أو تأخيرًا، حذفًا أو إثباتًا، كل ذلك يُفضي إلى تغيير في معاني التَّركيب، فضلًا عن التغيير في معاني التراكييب المتحصلة بسبب الإعراب؛ لأنَّ وظيفة الإعراب هو تمييزُ المعاني التركيبية^(٩) كما أسلفنا.

وسنقفُ - في دراستنا هذه - على كلِّ تركيبين متناظرين ومُتماثلين، والفرق بينهما قد يكون ب: إبدال حرفٍ مكانَ آخرَ فيهما، أو حذف حرفٍ من التركيب وهو مرادٌ، أو الاختلاف بين صيغتي فعلين بمعنى واحد، أو الاختلاف بين صيغتين مُختلفتين للاسم الواحد بجمعين مُختلفين، إلى ما هنالك من الأمثلة التي سنأتي على ذكرها بعون الله.

التراكييب التي تفترق بالحروف:

الحروف كلها مبنية، والحرف لا يؤدي معنى في نفسه بل يدلُّ على معنى في غيره؛ وذلك بعد وضعه في التركيب. فمثلاً حرفا الجر: (من) و(إلى) ليس لهما معنى عند إفرادهما، ولكن عند وضعهما في التركيب يُصبح لكلٍّ منهما معنى يُوسم به، كما في قوله تعالى: (سُجَّانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ) الإسراء: ١. فإنَّ (من) أفادت هنا ابتداء الغاية من المكان وهو المسجد الحرام، و(إلى) أفادت انتهاء الغاية في المكان وهو المسجد الأقصى^(١٠). فحرفا الجرَّ هذان أفاد كلٌّ منهما معنى جزئيًا، ولو وضعنا كلا مذهبهما في مكان آخر من التراكييب لتغيَّر معناهما بحسب القرائن المعنوية التي تتضمَّنُها الجملة^(١١).

* وقد تُبدلُ العربُ حرفًا بحرفٍ آخرَ في التَّركيب؛ فيتحوَّل معنى حرفٍ ثالثٍ فيه إلى معنى آخرٍ مختلفٍ عن معناه الأول، كما في أسلوب النداء، حيث يُنادى الاسم بـ(يا) التي معناها الدعاء^(١٢). تقول: يا زيدٌ، ومعناه: إنادي أو أدعُ زيدًا. وقد يُضافُ المنادى إلى ياء المتكلم فتقول: يا حسرتي، فإذا ما أُبدلتِ الياءُ ألفًا، نحو: يا حسرتنا، تحوَّل معنى (يا) النداء إلى معنى اللُّدبة، والتي معناها التَّفجُّعُ على مَنْ تدعو^(١٣). قال تعالى: (وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ) يوسف: ٨٤. حيث أضاف الأسف - وهو اشتدُّ الحزن والحسرة - إلى نفسه^(١٤).

وقد يقومُ حرفٌ مقامَ حرفٍ آخرَ في التركيب، أو أن يكون هذا الحرفُ بقيةً جُملةٍ تُقدَّرُ من السياق. ففي قولهم: (اللهم)، ذهب الخليلُ إلى أنَّ الميمَ المشدَّدةَ إنما هي عوضٌ عن (يا) في قولنا: يا الله^(١٥). وجعلَ منه قوله جلَّ ثناؤه: (قل اللهم فاطرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) الزمر: ٤٦.

وذهبَ الفراءُ إلى أنَّ (اللهم) إنما أصلها هو: (يا الله أمنا بخير)، أي بمعنى: اقصدنا بخير، وذهبَ إلى أنَّ الضمة التي على الهاء من (اللهم) إنما هي منتقلة من (أم)، فلما انتقلت هذه الضمة إلى الهاء التي قبلها حذفت الهمزة للتخفيف^(١٦).

وقد ردَّ اللُّحاة ما ذهبَ إليه الفراءُ؛ واحتجُّوا على بُطلان هذا الرأي بأنه لا يتسق مع سياق آيةٍ أخرى هي قوله تعالى جُدُّه: (وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حَجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) الأنفال: ٣٢. قالوا: فيصبح التقديرُ على قول الفراء: يا الله أمنا بخير... إنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ - أَمْطِرْ عَلَيْنَا حَجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. قالوا: وهذا فاسدٌ من حيث المعنى، إذ كيف يُمكن أن يكونَ (أمنا بخير)، أن يُمطرَ عليهم حجارة من السماء أو يُؤتوا بعذابٍ أليم^(١٧).

وقد يُحذف الحرف من التركيب وهو مرادٌ وسياق الكلام يدلُّ على وجوده مقترًا. ففي قوله جلَّ ذكره: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ) يوسف: ٨٥. حُذفت (لا) من الكلام وهي مرادة، والتقدير: لا تفتأ. والدليل على وجوده هو أنَّ الكلام لو كان مُؤبَّتًا - غير موفي - لوجب اتصال اللام الواقعة في جواب القسم معه، ولكن لما لم يُؤكد بالتون علم أنَّ (لا) مرادة وحذفها لا يُيسر على السامع^(١٨). ومثله قول الشاعر:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
والتقدير: لا أبرح^(١٩).

ومن هنا يُمكن أن نقول: لولا أنَّ (لا) مقدرة مُرادة لا تحرف معنى التفي إلى إثبات، ولأصبح (تفتأ) خبرًا.

وقد يكون حذف الحرف وإثباته مثارَ خلافٍ بين اللُّحاة، إذ قد يُقرِّرون حكمًا نحوًا من عدمه. فقد ذهب البصريون - ومعهم الفراء - إلى أنَّ الفعل الماضي إذا وقع حالًا فلا بُدَّ من (قد) ظاهرة أو مقدرة، نحو: مررت بزيد قد قام. ومنه قوله جلَّ ذكره: (تِلْكَ أَمَةٌ قَدْ خَلَتْ) البقرة: ١٣٤. ومنه قول الشاعر: [طويل]

وَإِنْ لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَرَّةٌ كَمَا انْتَقَضَ الْعُصْفُورُ بِئِلَهُ الْقَطَرُ
والتقدير عندهم: قد بئله القطر، إلا أنه حذفت (قد) لضرورة الشعر^(٢٠).

وقد احتجَّ البصريون لذلك؛ بأنَّ الفعل الماضي لا يدلُّ على الحال إلا بوجود (قد) معه ظاهرة أو مقدرة؛ لأنَّ (قد) تقرُّبه من الحال^(٢١).

وذهب الكوفيون - ومعهم الأخفش الأوسط (٥٢١٥هـ) - إلى أنه يجوز أن يقع الماضي في محلِّ نصبٍ حالًا دون أن يُسبق بـ(قد)، واحتجُّوا بقوله جلَّ ذكره: (أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمُ) النساء: ٩٠. وأكدوا أنَّ القياس يُجيزه كذلك، حيث إنَّ كلَّ ما جاز أن يكون صفة، نحو: مررت برجل قاعد، جاز أن يكون حالًا، نحو: مررت بالرجل قاعدًا، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة، نحو: مررت برجل قعد؛ فينبغي أن يجوز أن يقع حالًا من المعرفة، نحو: مررت بالرجل قعد. ومن هنا فقد خطأ الفراء قراءة الحسن البصري: (أو جاؤوكم حصرة صدورهم) على الحال المفرد بنصب (حصرة) وبتاءٍ مربوطة، وقال: "كأنه لم يعرف الوجه"^(٢٢).

وقد يتبادل حرفان مختلفان المواقع في التراكيب ويكون تأويلهما واحدًا.

فقد تقع (أن) المصدرية موقع (لو) المصدرية مع الفعلين (وَدَّ، يُوَدُّ) الذي معناهما التمني، يُقال: وددت أن تفعل ذلك بكسر الدال الأولى وفتحها لغتان، بمعنى: تمهَّيت^(٢٣). قال تعالى: (أَيُّوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَأَعْنَابٍ) البقرة: ٢٦٦. وقال جلَّ ثناؤه: (وَدُّوا لَوْ تَدَّهْنُ فَيْدِهَتُونَ) القلم: ٩. (أن) حرفٌ مصدرى ونصب عند اللُّحاة، يَنْصِبُ الفعل المضارع، و(لو) هنا حرفٌ مصدرى عند البصريين والفراء (٥٢٠٧هـ) وأبي عليٍّ الفارسي (٥٣٧٧هـ)، إلا أنها لا تنصب الفعل المضارع بعدها، وهي بتأويل مصدرٍ تقديره: ودُّوا إدهانتكم^(٢٤). فلما

كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِتَأْوِيلٍ مُصَدَّرٍ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ هُوَ الْاِسْتِقْبَالُ جَازٌ أَنْ يَقَعَ كُلُّ مِنْهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ^(٢٥).

ويرى ابن هشام الأنصاري أنَّ رأيَ البصريين والفراء يشهد له قراءة بعضهم: (وَدُّوا لَوْ تَذَهَّنَ فَيَذْهَبُوا) بحذف التَّوْنِ، حيث عَطَفَ (يُذْهَبُوا) بِالتَّصْبِ عَلَى (أَنْ تَذَهَّنَ)؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنْ (لَوْ) بِمَنْزِلَةِ (أَنْ) فَلَا يَكُونُ لَهَا جَوَابٌ^(٢٦).

وقد جعل العربُ لَامَ التَّعْلِيلِ التي بمعنى (كَيْ) في موضع (أَنْ) المصدريَّة النَّاصِبَةِ في التركيب؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا يَكُونُ وَاحِدًا، وَذَلِكَ مَعَ الْفَعْلَيْنِ (أَرَدْتُ، وَأَمَرْتُكَ).

فمع (أَرَادَ) قال جَلَّ ذِكْرُهُ: (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا) التوبة: ٣٢، وقال: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا) الصف: ٨، أي: يريدون أَنْ يُطْفِئُوا^(٢٧).

ومع (أَمَرَ) قوله تعالى: (وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) الأنعام: ٧١، أي: أَنْ نُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ^(٢٨).

ومن هنا جازَ أَنْ نقول: أَرَدْتُ أَنْ تَذَهَبَ، وَأَرَدْتُ لِنَذْهَبَ. وَأَمَرْتُكَ أَنْ تَقُومَ، وَأَمَرْتُكَ لِنَقُومَ؛ لِأَنَّ لَامَ التَّعْلِيلِ هنا بمعنى (أَنْ) النَّاصِبَةِ^(٢٩). وإِذَا جَازَ أَنْ تَقَعَ لَامُ التَّعْلِيلِ مَوْقِعَ (أَنْ) المصدريَّة النَّاصِبَةِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ يَخْتَصِمَانِ بِالْمُسْتَقْبَلِ وَلَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْمَاضِي^(٣٠) وَمِنْ ثَمَّ فَلَا يُقَالُ: أَرَدْتُ أَنْ قُمْتُ، وَأَمَرْتُكَ أَنْ قُمْتَ؛ لِذِلَالَةِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا هُنَا عَلَى الْمَاضِي "فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ (أَنْ) تَصْلُحَ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، اسْتَوْثَقُوا لِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ بِكَيْ وَاللَامِ الَّتِي بِمَعْنَى كَيْ"^(٣١).

وهناك فروق تركيبية لا تُفضي إلى انحرافٍ أو تغيُّرٍ في المعنى، بل يَكُونُ التَّرَكِيبَانِ مُتَّفَقَيْنِ فِي الْمَعْنَى.

فمثلاً رَبَّمَا تَصَرَّفَتْ الْعَرَبُ بِيَاءَاتِ الزَّوَائِدِ، أَوْ بِإِثْبَاتِ الْإِضَافَةِ، أَوْ وَآوِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ بِإِثْبَاتِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ عَلَى طَرَائِقَ شَدَّيْ: مِنْ حَذْفِهَا مِنَ التَّرَكِيبِ، إِلَى إِثْبَاتِهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ إِمَّا تَخْفِيفًا، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ سِمَةٌ لِهَجِّيَّةٍ لِقِبَائِلٍ عَرَبِيَّةٍ فَصِيحَةٍ بَعِيْنَهَا.

مِنْ ذَلِكَ حَذْفُ يَاءِ الْإِضَافَةِ وَالْاجْتِرَاءِ عَنْهَا بِالْكَسْرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنَ) الفجر: ١٥. وَقَوْلُهُ: (فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنَ) الفجر: ١٦. اسْتَنْقَلَوْهَا فَحَذَفُوهَا هُنَا^(٣٢). وَرَبَّمَا أَثْبَتُوهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي) البقرة: ١٥٠، وَهُوَ الْبِنَاءُ وَالْأَصْلُ^(٣٣). كَمَا حَذَفُوا الْوَآوَ مِنَ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِّ الْآخَرِ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ، نَحْو: يَدْعُو. قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: (سَدَّغَ الرَّبَّانِيَّةَ)

العلق: ١٨، والقراء على نِيَّةِ إِثْبَاتِهَا^(٣٤).

وَالْإِسْمُ الْمَنْقُوصُ الْمَحْلِيُّ بِالْأَلْفِ وَاللَامِ الْقِيَاسُ فِيهِ إِثْبَاتُ يَائِهِ، نَحْو: الْهَادِي، الْمَهْتَدِي. قَالَ تَعَالَى: (فَهُوَ الْمُهْتَدِي) الأعراف: ١٧٨. وَلِرَبَّمَا حَذَفُوهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، قَالَ تَعَالَى: (يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادُ) ق: ٤١. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) القمر: ٦. وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ: (يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عَوَجَ لَهُ) طه: ١٠٨.

وَقَدْ تَسْقُطُ الْعَرَبُ الْوَآوُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْجَمَاعَةِ، نَحْوُ [وَافِر]:

فَلَمَّا أَنَّ الْأَطْيَابَ كَمَا نَحُولِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْيَابِ الْإِسَاءَةُ

قال الفراء: "وهي لغة في هوازن وعليا قيس"^(٣٥).

بل ربَّما أسقطوا ياءَ المؤنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ الَّتِي هِيَ فَاعِلٌ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنَّ الرِّجَالَ لَهُمْ إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ إِنْ يَأْخُذُوكَ تَكْذَلِي وَتَخْضَبُ^(٣٦)

وَكُلُّ هَذِهِ الْفُرُوقُ فِي التَّرَاكِيْبِ لَا يَتَغَيَّرُ مَعْنَى التَّرَكِيبِ مَعَهَا سِوَاءَ بِالْحَذْفِ، أَمْ بِالْإِثْبَاتِ.

التراكيب التي تفترق بالأفعال:

للأفعال دورٌ كبيرٌ في التراكيب اللغوية؛ ذلك أنها مركبة من حدثٍ مُقتَرَن بزمان. ودلالة الفعل إما حدث مُقتَرَن بزمان ماضٍ، أو حدثٍ مُقتَرَن بزمان حاضر، أو طلبٍ في الزمان المُستقبل. ولكل فعل من هذه الأفعال الثلاثة علامات يُعرف بها. وقد يكون لفعل الأمر جواباً أسموه جواب الطلب شبهوه بالشرط من حيث يمكن أن يُجزم كما يُجزم جواب الشرط وذلك، نحو: ادرسْ تدرّجْ؛ فُجزم الفعل (تدرّج) لأنه وقع جواباً لفعل الأمر (ادرس)، والتقدير: ادرسْ فإن تدرّست تدرّجْ.

وجواب الأمر يأتي على ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مجزوماً لا غير:

وذلك إذا وقع بعد اسم نكرة ولم يكن صلة لها، نحو قوله جلّ ذكره: (انبعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله) البقرة: ٢٤٦. فُجزم (نقاتل) لأنه وقع جواباً للأمر^(٣٧). وجملة (نقاتل..) ليست صفة لـ(ملكاً) - كما هو واضح - وإنما جواب للطلب.

الثاني: أن يكون مرفوعاً لا غير:

وذلك إذا سبق بـ(لا) الدافية التي بمعنى (ليس). وسبب رفعه هو اختلاف المعنى بين صيغتي الأمر والقي، أي: بين الطلب وجوابه. ومنه قوله جلّ شأنه: (فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك) النساء: ٨٤. فقد رفع (تكلف) لسبقها بالنفي^(٣٨).

الثالث: ما يجوز فيه الأمران:

وذلك إذا كان في جواب الأمر اسمٌ يعودُ على ضمير قبلة، نحو قوله تعالى: (ذرهم يأكلوا) الحجر: ٣. وقوله جلّ ذكره: (ذرهم في خوضهم يلعبون) الأنعام: ٩١. فقد جزم (يأكلوا) لأن فيها الواو تعودُ على الضمير في (ذرهم). ورفع (يلعبون) لأن فيها الواو يعودُ على الضمير في (ذرهم) الثانية^(٣٩). فاختلَف التركيبان مع أن الحكم واحد^(٤٠).

أما لماذا جُزم الفعل (تخف) في قراءة حمزة المتواترة جواباً للطلب في قوله تعالى: (فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخف دركاً ولا تخشى) طه: ٧٧، مع بقاء الياء في (تخشى) مع أنه معطوف على (تخف) المجزوم؟

فالجواب: أن (تخشى) يجوز أن يكون في محلّ جزم وإن كان فيه الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك، قال الشاعر:

قال لها من تحتها وما استوى هُريّ إليك الجذعَ بجَنِيكَ الجَنى

فكان ينبغي أن يقول: (بجَنيك) جرماً لـ(هُريّ)؛ ولكن لما رآها على سكونها (بجَنيك) تركها على سكونها^(٤١).

وقد يختلف معنى الفعل في التركيب، وذلك بزيادة حرف فيه، أو بإبدال حرف، أو نقصانه منه.

من ذلك الفرق بين (نشر، ونشر). قال تعالى: (وانظر إلى العظام كيف ننشرها) البقرة: ٢٥٩. نشرٌ ينشرُ نشوراً: ما ارتفع من الأرض وظهر. ونشرٌ الشيءُ الشيء: رفعه عن مكانه. وإنشاء عظام الميت: رفعها إلى موضعها وتركيب بعضها على بعض. فيكون معنى الآية الكريمة: وانظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض^(٤٢). وقرأ الحسن البصري وعاصم في رواية: (تنشرها) بفتح اللون الأولى وضمّ الشين والراء المهملة^(٤٣). أي: انظر إلى العظام كيف تُحييها^(٤٤). وعلى هذا المعنى جاء قول الشاعر [سريع]:

حتى يقول الناسُ ممّا رأوا يا عَجَباً لِمَيِّتِ النّاسِ

ومثله قوله جلّ شأنه: (قد شفعها حباً) يوسف: ٣٠.

الشّعافُ والشّعافُ: غلاف القلب. يُقال: شَعَفَهُ شَعْفَةً وشَعَفَا وشَعَفَا: وصل إلى شِعَافِ قلبه، أي: غلاف القلب. فيكون المعنى: دخل حُبّه حتى وصل إلى غلاف قلبها^(٤٦). وقال الشاعر على هذا المعنى:

إني لأهواك غير ذي كذبٍ قد شفت مَيَّ الأَحْشَاءُ والشَّعْفُ^(٤٧)
 وقرأ الحسنُ البصريُّ وابنُ مُحَيِّصِنِ المَكِّيُّ: (قد شَعَفَهَا حَبًّا) بالعين المهملة^(٤٨). الشَّعْفُ: مَصْدَرٌ، وهو شِدَّةُ الحُبِّ، حيثُ يَتِمَكَّنُ الحُبُّ الشَّدِيدُ من سوادِ القلبِ لا من طَرَفِهِ. وشَعَفَنِي حُبُّهَا: أَصَابَ سَوَادَ قَلْبِي^(٤٩). والشَّعْفُ: مَصْدَرٌ أيضًا، وهو إِحْرَاقُ الحُبِّ القلبَ مع لَذَّةٍ يَجِدُهَا؛ كَمَا أَنَّ البعيرَ إذا هَنَى بالطَّحْرَانِ يَجِدُ لَهُ لَذَّةً مع حُرْقَةٍ. قال الشاعرُ:
 لِيَقْتُلْنِي إني شَعَفْتُ فَوَادَهَا كَمَا شَعَفَ الْمَهْمُوءَةُ الرَّجُلُ الطَّالِي
 أي: أَحْرَقْتُ فَوَادَهَا بِحَبِّي كَمَا أَحْرَقَ الطَّالِي هذه البعيرَ؛ فتَجِدُ لَذَّةً مع الطَّحْرَانِ عندما تَكْوِي بِهِ^(٥٠).

وقد يَكُونُ الاختلافُ بينَ صِبْغَتِي الفعلِ بهمزة قطع أو وصل.
 ومنه قوله تعالى: (يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسِسْ مِنْ تُورِكُمْ) الحديد: ١٣. انظرونَا: بمعنى انتظرونَا. تقول: نَظَرْتُ فلانًا، أي: انتَظَرْتُهُ. قال الشاعرُ:
 وَقَدْ نَظَرْتُكُمْ إِنِّيَاءَ صَادِرَةٍ لِلوردِ طَالٍ بِهَا حَوَزي وتَناسِي
 أي: ارتَقَبْتُكُمْ^(٥١).
 وقُري: (انظُرُونَا) بقطع الهمزة^(٥٢) بمعنى: أَخْرُونَا^(٥٣). قال تعالى: (قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) الأعراف: ١٤، أي: أَخْرِنِي^(٥٤).
 وذهب الفراءُ والرجَّاجُ إلى أَنَّ: انظرونَا، وأَظْهَرُونَا، بقطع الهمزة ووصلها، بمعنى واحد، وهو: انتَظَرُونَا^(٥٥). قال الشاعرُ:

أبَا هَدَدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْنَا مُخْبِرَكَ الْيَقِينَا

أي: انتَظَرْنَا قَلِيلًا كَي تُخْبِرَكَ^(٥٦).
 — وقد تَأَمَّرَ العربُ الواحدَ بما تَأَمَّرُ بِهِ الاثنينُ؛ فيتغيرُ التَّركيبُ بزيادةِ ألفٍ يُظَنُّ بِأَنَّهَا أَلْفُ التَّنْثِيَةِ، وهي ليست كذلك، وإِنَّمَا هي للواحد. قال الخليلُ: "ويقولون للواحد: خُذْهُ وَأَطْلِقْهُ"^(٥٧). والأصل: خُذْهُ، وَأَطْلِقْهُ. وَرُبَّمَا قالوا للرجل الواحد: قَوْمًا عَنَّا^(٥٨). ومثله قوله جَلَّ شَأْنُهُ: (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ) ق: ٢٤. أَثْبِتِ الألفَ وَرَبِّدِ الواحدَ^(٥٩). ومثله قول الشاعر [طويل]:

وإن تَرَجَّرَانِي يَا ابْنَ عَقْبَانَ أَلْزَجِرْ وإن تَدَعَانِي أَحْمَ عَرَضًا مُمْتَعًا^(٦٠)
 ويُعْلَلُ الفراءُ ذلك؛ بأنَّ العربيَّ يَرَى أَعْوَانَهُ فِي إِبْلِهِ وَغَنَمِهِ اثْنَيْنِ، وَالرَّفَقَةَ أُنْثَى ما يَكُونُونَ ثَلَاثَةً؛ فَجَرَى كَلَامُ الواحدِ عَلَى صَاحِبِيهِ^(٦١).
 ومنه قول الشاعر:

خَلِيلِي مُرًّا عَلَى أَمٍّ جُدْدِي تُقْضِي لِبَاتَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ

ثُمَّ قَالَ:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي كَلِمًا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طَيْبًا وَإِنْ لَمْ تَطْيِبْ^(٦٢)
 فقال: أَلَمْ تَرَ؟ فَرجَعَ إِلَى الواحدِ وَأَوَّلُ كَلَامِهِ اثْنَانِ^(٦٣).
 التراكييب التي تَفْتَرِقُ بِالأَسْمَاءِ:

تَحْظِي الأَسْمَاءُ بِقِسْطٍ وَافِرٍ مِنَ التَّغَايِيرِ فِي التَّراكييبِ النُّحَوِيَّةِ، فَهِيَ تَقَعُ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ كَالْفَاعِلِ وَالْمَبْدَأِ، وَقَدْ يَقَعُ عَلَيْهَا فِعْلُ الْفَاعِلِ فَتَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، وَقَدْ تَكُونُ أَسْمَاءً ظَاهِرَةً وَأَسْمَاءً مَبْهُمَةً كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالاسْتِفْهَامِ، وَقَدْ تَكُونُ ظُرُوفًا وَأَحْوَلاً، وَقَدْ يَنْقَلِبُ بَعْضُهَا فِي التَّراكييبِ وَيُؤَخَّرُ فِي التَّركِيبِ نَفْسَهُ لِعِلَّةٍ نَحْوِيَّةٍ أَوْ دِلَالِيَّةٍ... إِلَى مَا هُنَاكَ مِنْ تَلَاوِينِ وَجُودِهَا فِي التَّراكييبِ.

ونحن سنأخذ بعون الله أمثلة تبيّن الفروق التركيبية فيما لو بدّلنا اسماً مكان اسم آخر، أو قدّم أو أخر أو حول اسم من صيغة إلى أخرى وما يتبع كلّ ذلك من تغاير أو انحراف في المعنى كما أسلفنا.

— فمثلاً الاسم (سُبُلَة) يُجمَع على جَمْعَيْن: جَمْعاً مُؤَنَّثاً سَالِماً، فيقال: سُبُلَات، وَجَمْعَ تَكْسِيرٍ فيقال: سَنَابِل. وقد تُستعمل الصيغتان في سياقين مختلفين أو تعبيرين مختلفين بيدوان متشابهين. من ذلك قوله تعالى: (مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُنْبِتَتْ سَبْعَ سَبَاطِلٍ فِي كُلِّ سَبْطَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) البقرة: ٢٦١. وقال في آية أخرى: (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ) يوسف: ٤٣.

فنحن نرى أنّ العدد في الآيتين واحد وهو (سبع)، ولكنه استعمل (سنايل) مع التركيب الأول وهو جمع كثرة؛ لأنّ المقام في الآية الكريمة مقام تكثير ومضاعفة الأجور؛ فجاء بـ(سنايل) لبيان الكثرة^(٦٤).

— من المعروف أنّ همزة التّسوية هي همزة استفهام سُبِقَتْ بكلمة (سواء) أو ما يَدُلُّ عليها، ولها معادل هو (أَمْ). والأكثر في كلام العرب أن يأتي ما قبلها يماثل ويعادل ما بعدها من حيث كونه جملة فعلية أو اسمية، نحو:

سواء عليّ أقيمت أم قعدت؟، سواء عليّ ألنت قائم أم قاعد؟. ومنه قوله جلّ شأنه: (سواء عليّهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) البقرة: ٦. وقول الشاعر:

سواء إذا ما أصلح الله أمرهم علينا أدثر ما لهم أم أصارم^(٦٥)

وقد تجوز المخالفة بين الجمليتين نحو: سواء عليّ أقيمت أم أنت قاعد؟ بحيث يكون ما قبل (أَمْ) جملة فعلية وما بعدها جملة اسمية، ومنه قوله جلّ ذكره: (سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون) الأعراف: ١٩٣. فلم يسوّ بين طرفي (أَمْ) المعادلة في هذه الآية؛ والسبب أنّ الحالة الثابتة للإنسان هي الصمت، وإما يتكلم لسبب طارئ يُعرض له؛ فجاء بالاسم للدلالة على الحالة الثابتة، وجاء بالفعل للدلالة على الحالة الطارئة؛ فكان حال هؤلاء المشركين أن يكونوا صامتين وإذا حربهم أمر دعوا الله دون إصنامهم؛ فناسب الفعل ذلك^(٦٦).

* ومن المعلوم أنّ (ما) النافية المُشَبَّهَة بـ(ليس) يُعمَلُها الحجازيون فيقولون: ما زيد قائمًا، ويهملها أهل نجد، فيقولون: ما زيد قائم. والأكثر في خبرها أن يأتي مجرورًا بالباء الزائدة التي تفيد التوكيد، نحو: ما هذا بقائم، ومنه قوله جلّ ذكره: (وما أنتم بمُعْجِزِينَ) الأنعام: ١٣٤، وقوله: (وما هم بخارجين من النار) البقرة: ١٦٧. واختلف اللّحاة في ناصب خبرها عندما تكون حجازية. فذهب البصريون إلى أن خبرها منصوب بها^(٦٧). وذهب الفراء إلى أن خبرها منصوب على نزع الخافض. فقولهم: ما هذا بقائم، حذف الباء فانصب فأصبح (قائمًا). قال والدليل على ذلك أن كلّ ما في القرآن منها مع الباء إلا في موضعين؛ فلما كان ذلك كذلك وجب اعتبارها منصوبة على نزع الخافض^(٦٨). وأمّا أهل نجد فيضعون مع خبرها الباء أو بدون باء؛ إذ القياس عندهم إهمالها، نحو: ما زيد قائم^(٦٩). ومنه قول الشاعر [طويل]:

لُشْتَانِ مَا أَلْوِي وَيَنُوِي بَنُو أَبِي جَمِيعًا فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ^(٧٠)

وقول الآخر:

وَيَرْغُمُ حَسْلٌ أَنَّهُ فَرْعٌ قَوْمِهِ وَمَا أَنْتَ فَرْعٌ يَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ^(٧١)

قال الفراء: "وهو عندي أقوى الوجهين في العربية"^(٧٢).

* من المعلوم أنّ (ماذا) الاستفهامية تأتي في العربية على ثلاثة أوجه مُتَّفَقٍ عليها بين اللّحاة:

الأول: أن تكون مركبة من (ما) الاستفهامية و(ذا) اسم إشارة، أي: ما ذا؟، أي: ما هذا؟ ومنه قول الشاعر:

ما ذا الوقوف على نار وقد حمدت يا طالما أوقدت في الحرب نيران
أي: ما هذا الوقوف؟^(٧٣)

الثاني: أن تكون مركبة من (ما) الاستفهامية و(ذا) اسم موصول، ومنه:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلالاً وباطل
والنقد: ما الذي يحاول.... فـ(ما) مبتدأ، و(ذا) اسم موصول خبر، و(يحاول) جملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والدليل على أن (ما) محلها الرفع أنه أبدل منها، فقال: أنحب فرفع^(٧٤). ومنه قوله جل ذكره: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) البقرة: ٢١٩. فقرأ أبو عمرو من السبعة: (العفو) بالرفع^(٧٥). على البدلية من (ما).

الثالث: أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً، وكلها في محل نصب مفعولاً به مقدماً، وعليه قراءة السبعة إلا أبا عمرو: (يسألونك ماذا يُنفقون قُلِ الْعَفْوَ)^(٧٦). فتكون (ماذا) في محل نصب مفعولاً به مقدماً، والعامل فيه (ينفقون)، أي: يُنفقون ماذا. ولا يجوز أن يكون العامل فيه (يسألونك)؛ لأن هذا الفعل عُيِقَ عن العمل ولا يجوز أن يعمل في اسم الاستفهام بعده؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام؛ ولا يعمل فيها ما قبلها.

قال الفراء: "ولو قال: أنحباً فيقضى أم ضلالاً وباطلاً، كان أبين في كلام العرب"^(٧٧). وأجاز ابن مالك وجهاً رابعاً، وهو أن تكون (ما) اسم استفهام و(ذا) زائدة، كما في قولنا: ماذا صنعت؟ ومنعه ابن هشام وحجته أن الأسماء لا تزداد^(٧٨).

* وقد يكون التغاير في التركيب ناتجاً عن تعين من لغات العرب متشابهتين في الرسم، ولكن لكل لغة معنى يفترق عن معنى اللغة الثانية.

من ذلك اسم فعل الأمر (هَيْتَ) بمعنى: هلم، أو أسرع. قال تعالى: (وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ) يوسف: ٢٣. (هَيْتَ) بفتح الهاء وسكون الياء: لغة لأهل حوران سقطت إلى مكة فتكلموا بها، ومعناها: هلم^(٧٩). قال الشاعر:

إن العراق وأهلُهُ عُثِقَ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

أي: هلم.

وهناك لغة أخرى فيها، وهي: (هَيْتَ لَكَ) بكسر الهاء وهمزة، قرأ بها ابن عباس، والمعنى: تهيأت لك، أي: اسم فعل ماضٍ^(٨٠).

التراكيب التي تفترق فيما بينها لضرب من التوسع:

وقد يتصرف العربي في لغته على غير ما اعتيد عليه، فيُعَيَّرُ في التركيب على غير النسق المطرد فيه؛ فيَقْدَمُ ويُوَخَّرُ، بل ربّما يحذف شيئاً من الكلام؛ فتقوم شهرة المحذوف مقام ذكره، وكل ذلك لضرب من التوسع في الكلام.

مثلاً: الأصل في (لو) الشرطية أن يكون لها جملة شرط وجملة جواب الشرط، نحو: لو جاء زيد لأكرمته. ولكن قد يحذف العربي من التركيب جواب (لو) الشرطية إذا كان المعنى معروفاً لدى السامع؛ إرادة الإيجاز. من ذلك قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلِ اللَّهُ الْأَمْرُ جَمِيعًا) الرعد: ٣١. فلم يأت بجواب (لو)؛ لأن المعنى معروف؛ وذلك للإيجاز^(٨١). والنقد: ولو أن قرأنا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى لكان هذا القرآن أبْلَغَ من كل ما وُصِفَ^(٨٢).

ومثله قول الشاعر:

لقد خفت حتى ما تزيد مخافتي على وعلي في ذي المطارة عاقل

يريد: لقد خُفِثَ حتى ما تزيّد مَخَافَةً وَغُلَّ على مَخَافَتِي^(٨٣). فشَبَّهَ مَخَافَتَهُ بِمَخَافَةِ الوَعْلِ والأَصْلُ العَكْسُ، بحيثُ أن تَشَبَّهَ مَخَافَةَ الوَعْلِ بِمَخَافَتِهِ؛ لأنَّ مَخَافَتَهُ هِيَ الأَكْبَرُ. ولكنَّ لَمَّا كان ذلك لا يُبْلِسُ على السَّامِعِ تَصَرَّفَ الشَّاعِرُ في التَّرْكِيبِ على نحو ما قال. ومثله قول الآخر:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ
فأَضَافَ (مدخل) - الذي هو نائب عن المصدر - إلى الظِّلِّ ونَصَبَ (الرَّأْسَ)، والأَصْلُ أن يَضَافَ (مدخل) إلى (الرَّأْسِ)^(٨٤)؛ فيقول: تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ رَأْسِهِ الظِّلِّ، أي: في الظِّلِّ، ولكِنَّه تَصَرَّفَ في التَّرْكِيبِ واتَّسَعَ في الكلام؛ لأنَّ المعنى معروفٌ عِنْدَ المُخَاطَبِ. وقد يُطْلَقُ المفْرَدُ في التَّرْكِيبِ ويُراد به الجَمْعُ لشيءٍ من التَّوَسُّعِ. قال الشَّاعِرُ [مُتَقَارِب]:
أَلْكَزِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرُّسُلِ^(٨٥) أَعْلَمُهُمْ بَنَوَاحِي الْخَبَرِ
أراد الجمع، أي: وخَيْرُ الرُّسُلِ^(٨٥). بدليل أنَّه أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِصِغَةِ الجمعِ (أَعْلَمُهُمْ).
أهم النتائج التي توصل إليها البحث

- حُصِرَت هذه الدراسة في الوقوف على التراكيب الثنائية المتشابهة إلا في اسم أو فعل أو حرف.
- إنَّ الفروق في التراكيب النحوية يتبعها معاني تركيبية متغايرة سواء مع الاسم أم الفعل أم الحرف.
- إنَّ الفروق التركيبية المتحصلة مع الحروف هي الأكثر ورودًا في كلام العرب؛ وذلك لخاصية في الحروف حيث إنَّ معنى هذه الحروف لا يكون في ذاتها إنما يتأتى من خلال إدراجها في التركيب.
- كان للفروق التركيبية مع الأفعال والأسماء دور كبير في إعطاء تلاوين مختلفة من المعاني.

Abstract

Differences in grammatical structures and deviation in meaning

By Abd El- Fattah Mohammed

This research deals with differences in similar and similar binary grammatical structures, which differ in name, function, or character, and the differences that follow in their meaning. The structures that are separated from each other in the letters have the widest and the most extensive domain. This is because the characters have the advantage of not having their own meaning, but having placed them in the structures, which gave them richness in the diversity of the resulting meaning. The acts also had an advantage in separating compositions by substituting the letters of the place of another letter in them, or their coming in two different forms, with their similarity in drawing, and the consequent difference in meaning. The names also had a large amount of study, showing the structural differences, if we substitute the name of another place, or name on another name, and all that follows the heterogeneity of meaning.

الهوامش

- (١) الأندلسي، علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١١، ٢٠٠٠م، ٣٨٤/٦، (فارق) مقلوبة.
- (٢) ينظر ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ). لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م، (ركب).
- (٣) ينظر لسان العرب لابن منظور، (حرف).
- (٤) ينظر عبدالله، إبراهيم محمد. القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه، مجلة التراث العربي، ع١٠١، دمشق ٢٠٠٦م، ص٢٠٩.
- (٥) ينظر سيبويه، عمرو بن عثمان (١٨٠هـ). الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م، ٢٩١/١.
- (٦) ينظر الصبان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ٢٧٥/١. وينظر حسن، عباس (١٣٩٨هـ). النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٣، (لا. ت)، ٧٩، ٧٦/١.
- (٧) الأشموني، علي بن محمد (٩٠٥هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ٣٧/١.
- (٨) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني ٣٧/١.
- (٩) ينظر النحو الوافي لعباس حسن ٨٩/١.
- (١٠) ينظر الزمخشري، محمود بن (٥٣٨هـ). تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل في عيون الأقاويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ٦٤٦/٢.
- (١١) ينظر النحو الوافي لعباس حسن ٧٦/١.
- (١٢) ينظر الفراء، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ). معاني القرآن ٤٢١/٢، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الناشر ناصر خسرو طهران، نسخة مصورة بالأوفست (لا. ت).
- (١٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٢٠/٢.
- (١٤) ينظر الكشاف للزمخشري ٤٩٦/٢.
- (١٥) ينظر الكتاب لسيبويه ١٩٦/٢.
- (١٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١.
- (١٧) ينظر الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن (٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (لا. ت)، ٣٤٤/١.
- (١٨) الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ). تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ٢١٩/١٦. وينظر النسفي، عبدالله بن أحمد (٧١٠هـ). تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ١٣٠/٢.
- (١٩) ينظر تفسير النسفي للنسفي ١٣٠/٢. والبيت لامرئ القيس ديوانه ص١٢٥، ضبط وتصحيح مصطفى عبدالشافى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥، ٢٠٠٤م.
- (٢٠) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢٥٢/١، والبيت لأبي صخر الهذلي (٨٠هـ) ورد في السكري، الحسن بن حسين. أشعار الهذليين، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مكتبة العروبة، القاهرة، (لا. ت). وصدر البيت في الديوان: (إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها).

- (٢١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢٥٢/١.
- (٢٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١ . وقراءة (حصرة) شاذة لأنها تخالف رسم المصحف. ينظر ابن خالويه، الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ). القراءات الشاذة، دار الكندي، إربد الأردن، ٢٠٠٢م، ص ٢٧.
- (٢٣) ينظر لسان العرب لابن منظور (ودد).
- (٢٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٧٥/١، و الأندلسي، أبي حيان محمد بن يوسف (٧٤٥هـ). تفسير البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٣١/١٠. الأنصاري، جمال الدين بن هشام (٧٦١هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٩٨م، ص ٢٦٤.
- (٢٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١٧٥/١.
- (٢٦) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ص ٢٦٥، وقراءة: (فيدهنوا) شاذة لأنها تخالف رسم المصحف قرأ بها هارون ينظر البحر المحيط ٢٣٨/١٠.
- (٢٧) ينظر الشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠هـ). تفسير فتح القدير، دار ابن كثير - دار الكلم الطيب دمشق - بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ، ٢٦٣/٥.
- (٢٨) ينظر فتح القدير للشوكاني ١٤٨/٢.
- (٢٩) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٦١/١.
- (٣٠) المصدر السابق.
- (٣١) نفسه.
- (٣٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٠١/١.
- (٣٣) المصدر السابق.
- (٣٤) نفسه.
- (٣٥) معاني القرآن للفراء ٩١/١. والبيت بلا نسبة في البغدادي، خزانة عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ). الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧م، ٢٢٩/٥.
- (٣٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٩١/١، والبيت لعنترة العبسي، ديوانه، بشرح الخطيب التبريزي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٢٩. وقد أثبت الياء في الديوان (تخضبي) وحذفها الفراء.
- (٣٧) ينظر الكشف للزمخشري ٢٩١/١.
- (٣٨) ينظر معاني القرآن للفراء ١٦١/١.
- (٣٩) ينظر المصدر السابق ١٥/١.
- (٤٠) ينظر البغدادي، أحمد بن موسى (٣٢٤هـ). السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ط ٣، (لا. ت)، ص ٤٢١.
- (٤١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٦١/١. والبيت لم أهتد لقائله.
- (٤٢) ينظر لسان العرب (نشر).
- (٤٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٣/١. والقراءات الشاذة لابن خالويه ص ١٦.
- (٤٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٧٣/١.

- (٤٥) البيت للأعشى ميمون بن قيس، ديوانه، شرح وتعليق د. محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٦٨م، ص ١٤١.
- (٤٦) لسان العرب (شغف).
- (٤٧) البيت لقيس بن خطيم، ديوانه، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، (لا. ت)، ص ١١٢.
- (٤٨) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٢/٢.
- (٤٩) لسان العرب لابن منظور (شغف).
- (٥٠) البيت لامرئ القيس ديوانه ص ١٢٦.
- (٥١) ينظر لسان العرب (نظر)، والبيت للحطيفة، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت (٢٤٦هـ)، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخاتجي بالقاهرة ط ١، ١٩٨٧م، ص ٤٦.
- (٥٢) وهي قراءة صحيحة متواترة ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي ص ٦٢٥.
- (٥٣) لسان العرب لابن منظور (نظر).
- (٥٤) المصدر السابق.
- (٥٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٣/٣، والزجاج، إبراهيم بن السري (٥٣١١هـ). معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م، ١٢٤/٥.
- (٥٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٣/٣، والبيت لعمر بن كلثوم، ديوانه جمعه وحققه وشرحه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت ط ٢، ١٩٩٦م، ص ٧١.
- (٥٧) الأستراباذي، محمد بن الرضي (٦٨٦هـ). شرح شافي ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزرفاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م، ٤٨٤/٤.
- (٥٨) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٨/٣.
- (٥٩) المصدر السابق.
- (٦٠) البيت لسويد بن كراع العكلي ورد في تفسير ابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ ١٦٣/٥.
- (٦١) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٨/٣.
- (٦٢) البيت لامرئ القيس ديوانه ص ٢٩. ورواية الديوان: ألم ترَ ياني.....
- (٦٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٨/٣.
- (٦٤) ينظر السامرائي، فاضل صالح. التعبير القرآني، منشورات جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦ - ١٩٨٧م، ص ٣٩.
- (٦٥) البيت نسبه صاحب الخزانة لذي الرمة وليس في ديوانه، ينظر خزانة الأدب ١٥٢/١١.
- (٦٦) ينظر تفسير الكشاف للزمخشري ١٩٨/٢، والتعبير القرآني ص ٢٥، ٢٦.
- (٦٧) ينظر المرادي، بدر الدين حسن (٧٤٩هـ). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م، ٣٢٢/١.
- (٦٨) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٣/٢، والموضعان هما: قوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} يوسف: ٣١، وقوله تعالى: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ} المجادلة: ٢.
- (٦٩) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٣/٢.

- (٧٠) البيت منسوب للفرزدق وليس في ديوانه، ينظر العيني، بدر الدين محمود (٨٥٥هـ). شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق علي محمد فاخر أحمد محمد السوداني وعبدالعزیز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ٥١٦/١.
- (٧١) البيت ورد في الإنصاف ٦٩٤/٢ دون عزو.
- (٧٢) معاني القرآن للفراء ٢٣/٢.
- (٧٣) ينظر مغني اللبيب ص٢٩٦، والبيت ذكره دون أن يعزوه لأحد.
- (٧٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، والبيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت ط١، ١٤٢٥م، ص٨٤.
- (٧٥) ينظر السبعة في القراءات ص١٨٢.
- (٧٦) ينظر المصدر السابق.
- (٧٧) معاني القرآن للفراء ١٣٩/١.
- (٧٨) ينظر مغني اللبيب ص٢٩٨، وينظر الأوسي، قيس إسماعيل. أساليب الطلب عن النحويين والبلاغيين البصريين والكوفيين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٨م، ص٣٩٧.
- (٧٩) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٠/٢، والبيت لأحوص بن جواب الضبي ورد في بالخصائص ٢٧٩/١.
- (٨٠) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٠/٢، وقراءة ابن عباس شاذة، ينظر القراءات الشاذة لابن خالويه ص٦٣، وينظر لسان العرب (هياً)، وينظر فتح القدير للشوكاني ٢٠/٣.
- (٨١) ينظر معاني القرآن للفراء ٦٣/٢.
- (٨٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣١١هـ) ٢٣٨/١.
- (٨٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٣/٣، والبيت للناطقة الذبياني، ديوانه، شرح وتقديم عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص١٢٩.
- (٨٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٩٢/١، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢، والبيت غير منسوب لأحد فيهما.
- (٨٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٠/٢. والبيت ورد في ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٥هـ). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (لا. ت)، ٢٧٤/٣.
- المصادر والمراجع**
- (١) الأسترباذي، محمد بن الرضي (٦٨٦هـ). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- (٢) الأشموني، علي بن محمد (٩٠٥هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- (٣) الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن (٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (لا. ت).
- (٤) الأندلسي، أبي حيان محمد بن يوسف (٧٤٥هـ). تفسير البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- (٥) الأندلسي، عبدالحق بن غالب (٥٤٢هـ)، تفسير ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالسلام عبدالشافعي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- (٦) الأندلسي، علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١١، ٢٠٠٠م.

- (٧) الأنصاري، جمال الدين بن هشام (٧٦١هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- (٨) الأوسي، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عن النحويين والبلاغيين البصريين والكوفيين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٨م.
- (٩) البغدادي، أحمد بن موسى (٣٢٤هـ). السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ط٣، (لا.ت).
- (١٠) البغدادي، عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- (١١) ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٥هـ). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (لا.ت).
- (١٢) حسن، عباس (١٣٩٨هـ). النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٣، (لا.ت).
- (١٣) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ). القراءات الشاذة، دار الكندي، إربد الأردن، ٢٠٠٢م.
- (١٤) ديوان الأعشى ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- (١٥) ديوان الخطيئة، برواية وشرح ابن السكيت (٢٤٦هـ)، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
- (١٦) ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- (١٧) ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح مصطفى عبدالشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥، ٢٠٠٤م.
- (١٨) ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق وجمع إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- (١٩) ديوان عنتره العبسي، شرح الخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- (٢٠) ديوان قيس بن خطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، (لا.ت).
- (٢١) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٥م.
- (٢٢) الزجاج، إبراهيم بن السري (٣١١هـ). معاني القرآن وإعرايه، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- (٢٣) الزمخشري، محمود بن (٥٣٨هـ). تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل في عيون الأقاويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- (٢٤) السامرائي، فاضل صالح. التعبير القرآني، منشورات جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦ - ١٩٨٧م.
- (٢٥) السكري، الحسن بن حسين. أشعار الهذليين، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مكتبة العروبة، القاهرة، (لا.ت).
- (٢٦) سيبويه، عمرو بن عثمان (١٨٠هـ). الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- (٢٧) الشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠هـ). تفسير فتح القدير، دار ابن كثير - دار الكلم الطيب دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- (٢٨) الصبان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- (٢٩) الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ). تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- (٣٠) عبدالله، إبراهيم محمد. القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه، مجلة التراث العربي، ع١٠١، دمشق ٢٠٠٦م.

- (٣١) العيني، بدر الدين محمود (٨٥٥هـ). شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق علي محمد فاخر أحمد محمد السوداني وعبدالعزیز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- (٣٢) الفراء، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ). معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الناشر ناصر خسرو طهران، نسخة مصورة بالأوفست (لا.ت).
- (٣٣) المرادي، بدر الدين حسن (٧٤٩هـ). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- (٣٤) ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ). لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.
- (٣٥) النسفي، عبدالله بن أحمد (٧١٠هـ). تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب، بيروت ط١، ١٩٩٨م.